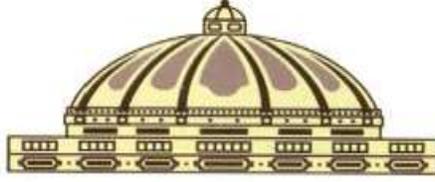




جمهورية مصر العربية مجلس النواب



الفصل التشريعي الثاني دور الانعقاد العادي الأول

اللجنة المشتركة

من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة
ومكتب لجنة الشؤون الاقتصادية

الأستاذ الدكتور رئيس مجلس النواب

تحية طيبة.. وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة، وهيئة مكتب لجنة الشؤون الاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١ بشأن الموافقة على اتفاق منحة بين جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي بشأن مشروع الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا بقيمة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، الموقع بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٠، برجاء التفضل بعرضه على المجلس المقرر.

وقد اختارتني اللجنة المشتركة، مقررأ أصلياً، والسيد النائب/ أحمد فتحي، وكيل اللجنة، مقررأ احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس اللجنة المشتركة

٢٠٢١/٤ / ٥

الدكتور عبد الهادي القصي

تقرير

اللجنة المشتركة من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة

ومكتب لجنة الشؤون الاقتصادية

عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١

بشأن الموافقة على اتفاق منحة بين جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي بشأن مشروع الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا بقيمة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار أمريكي

الموقع بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٠

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء ٣٠ من مارس سنة ٢٠٢١، إلى اللجنة المشتركة من لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة، ومكتب لجنة الشؤون الاقتصادية قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١ بشأن الموافقة على اتفاق منحة بين جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي بشأن مشروع الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا بقيمة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، الموقع بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٠، وذلك لبحثه وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس المقرر.

وقد عقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً يوم الاثنين الموافق ٥ من إبريل ٢٠٢١، لمناقشة موضوع القرار المعروض، وذلك برئاسة السيد الدكتور عبد الهادي القسبي رئيس اللجنة المشتركة، وبحضور السادة ممثلي الحكومة، على النحو التالي:

وزارة الخارجية:

السفير / محمد الحمزاوي نائب مساعد وزير الخارجية

وزارة التعاون الدولي:

أ. إيهاب يسرى مدير عام التمويل الدولي
أ. دعاء عرابي كبير اقتصادي بالتمويل الدولي
أ. ميار الألفي باحث اقتصادي
د. سهر هشام باحث اقتصادي

وزارة التضامن الاجتماعي:

أ. منى أمين مستشار وزيرة التضامن لبرنامج وعى

وزارة المالية:

أ. جمال سويلم مستشار بقطاع التمويل

وزارة القوي العاملة:

أ. مصطفى صلاح أ. هيثم سيد محمد إدارة العلاقات الخارجية مدير الاتصال السياسي

ناقشت اللجنة المشتركة خلال اجتماعها القرار المشار إليه ومذكرته الإيضاحية^(١)، وراجعت مواد وبنود الاتفاق والجداول المرفقة، وذلك بعد أن استعادت نظر أحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

كما اطّلت اللجنة المشتركة خلال هذا الاجتماع علي تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية^(٢) عن ذات القرار، والذي انتهى إلى أن طريقة إقرار الاتفاق المعروض لا يتضمن ما يخالف الدستور، وجاء طبقاً للفقرة الأولى من المادة (١٥١) منه، وطبقاً لما جاء بالفقرة الأولى من المادة (١٩٧) من اللائحة الداخلية للمجلس..

وفي ضوء ما دار في اجتماع اللجنة المشتركة من مناقشات، ومن خلال الايضاحات التي أدلى بها السادة ممثلو الحكومة، فإن اللجنة تعرض تقريرها على النحو التالي: -

مقدمة.

أولاً: أهداف الاتفاق المعروض.

ثانياً: أهم الأحكام الواردة بالاتفاق المعروض.

ثالثاً: رأى اللجنة المشتركة.

مقدمة:

يشترك العالم أجمع في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا غير المسبوقة في تاريخه الحديث، وتبقى خصوصية تأثير كل دولة مرتبط بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

ولطالما لعب القطاع غير الرسمي دوراً جوهرياً في الاقتصاد المصري، لاسيما في أوقات الأزمات، وقد قام بدور جوهري أثناء الأزمة المالية العالمية وإبان ثورتي يناير و٣٠ يونيو.

ومثلما هو الحال مع البلدان الأخرى، كان هناك تأثير على الاقتصاد المصري سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ في حركة السياحة، وهبوط الصادرات وغيرها، وهذا ما أثر على العاملين بالقطاع غير الرسمي أيضاً وتطلب معه ضرورة إيجاد مساعدات لإغاثة من تضرروا من جراء هذه الأزمة.

(١) مرفق بالتقرير.

(٢) نظره المجلس ووافق عليه بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ من مارس ٢٠٢١.

أولاً: أهداف الاتفاق المعروض: -

يهدف مشروع الاغاثة الانسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا (المشروع) إلى سد بعض ثغرات التمويل، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للتدخلات الحاسمة لضمان الأمن الغذائي للجميع خلال الإغلاق الكامل بسبب فيروس كورونا على الصعيد الوطني والذي ترك عشرات الملايين من الناس يكافحون من أجل سبل معيشتهم.

ثانياً: أهم الأحكام الواردة بالاتفاق المعروض: -

▪ طبيعة الاتفاق: يُعد هذا الاتفاق منحة بين جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي بشأن مشروع الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا بقيمة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، الموقع بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٠.

أطراف الاتفاقية:

الطرف الأول: حكومة جمهورية مصر العربية، ممثلة في وزارة التعاون الدولي.

الطرف الثاني: بنك التنمية الأفريقي بصفته مدير صندوق الإغاثة الخاص.

▪ الغرض من الاتفاق: الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا، وتوفير الإمدادات الغذائية الطارئة في القطاع غير الرسمي الذين يفقدون سبل معيشتهم نتيجة للإغلاق المرتبط بفيروس كورونا والأشخاص ذوي الحركة المحدودة.

الشريك المنفذ:

أ- ينفذ المشروع بواسطة وزارة التضامن الاجتماعي التي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع أصحاب المصلحة المباشرين بما في ذلك وزارة القوى العاملة وبنك الطعام المصري، وتتفق معهم على توزيع الامدادات الغذائية الطارئة وفقاً لقائمة أسماء المستفيدين لكل منطقة.

ب- ادارة المشروع من خلال تعيين مراجع حسابات خارجي مستقل.

▪ طبقاً للاتفاق، تقتصر التزامات بنك التنمية الأفريقي الخاصة بدفع مبلغ المنحة على التمويلات التي أتيحت له من مانحي صندوق الإغاثة الخاص، ويخضع حق جمهورية مصر العربية في السحب من حصيلة المنحة لمدى إتاحة هذه التمويلات.

▪ نوع الاتفاق: (منحة)، حيث يُبرم اتفاق منحة بين جمهورية مصر العربية (المتلقي) من جهة وبنك التنمية الأفريقي (البنك) بصفته مدير صندوق الإغاثة الخاص (صندوق الإغاثة) من جهة أخرى.

▪ قيمة المنحة: يقدم بنك التنمية الأفريقي منحة بقيمة اجمالية لا تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار أمريكي.

النتائج المتوقعة لهذا المشروع:

- ١- توفير الامدادات الغذائية الطارئة للعاملين في القطاع غير الرسمي الذين يفقدون سبل معيشتهم بسبب ازمة كورونا والأشخاص ذوي الحركة المحدودة.
- ٢- توصيل الامدادات الغذائية الى ٣٧,٠٠٠ شخص.
- ٣- شراء وتجهيز وتسليم حزمة من الحصة الغذائية الاساسية بواسطة الحكومة المصرية من خلال بنك الطعام المصري، وتبلغ تكلفة الحزمة حوالي ٢٠٠ جنيه مصري (١٣,٢ دولار أمريكي) لكل كرتونة طعام.

▪ شروط نفاذ الاتفاق وانهاؤه:

دخول حيز النفاذ:

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عند التوقيع عليه من قبل المتلقي والبنك، وبمجرد استلام خطاب من وزارة التعاون الدولي يؤكد أنه قد تم اتخاذ كافة الإجراءات الدستورية اللازمة من قبل المتلقي.

الصرف:

- يتم صرف حصيلة المنحة إلى المتلقي (من خلال وزارة التضامن الاجتماعي) وفقا لأحكام:

أ. المادة الرابعة (صرف المنحة) من الشروط القياسية.

ب. دليل الصرف.

ج. المادة الثالثة (النفاذ والصرف) من هذا الاتفاق لتمويل النفقات المؤهلة.

الشرط السابق لعملية الصرف الأولى

يخضع التزام البنك بإجراء أول عملية صرف للمنحة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ وفقا

للبنك ٣,٠١ (دخول خير النفاذ) من هذا الاتفاق.

الحساب الخاص:

يقوم المتلقي بفتح حساب خاص بالدولار الأمريكي بعنوان "مساعدة الإغاثة الطارئة من قبل بنك التنمية الافريقي في ظل تفشي فيروس كورونا" (الحساب الخاص) في البنك المركزي المصري لاستلام حصيلة المنحة التي يتم صرفها من قبل البنك.

تاريخ الإغلاق: يكون تاريخ الإغلاق ٣٠ يونيو ٢٠٢١ أو أي تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه كتابياً

بين المتلقي والبنك.

ثالثاً: رأي اللجنة المشتركة: -

تدارست اللجنة قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١ والمواد والبنود الواردة في الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي بشأن الموافقة على اتفاق منحة بين جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي بشأن مشروع الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا بقيمة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، والموقع بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٠.

وترى اللجنة المشتركة:

إن هذا الاتفاق يأتي في إطار سعي الحكومة للتصدي للأضرار الناجمة بسبب تفشي فيروس كورونا، وتأثيره على بعض القطاعات، وخاصة على العاملين بالقطاع غير الرسمي والأشخاص ذوي الحركة المحددة.

وبناء عليه فإن اللجنة المشتركة توافق على الاتفاق المعروض، وترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت، وعلى القرار التالي:-

"ووفق على اتفاق منحة بين جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي بشأن مشروع الإغاثة الإنسانية الطارئة في ظل تفشي فيروس كورونا بقيمة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، الموقع بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٠، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق".

رئيس اللجنة المشتركة

الدكتور / عبد الهادي القصي